

Social Justice: Obstacles and Ways of Achieving Them in Iraqi Society

Diana Abd Alhassn Abdullah Dhahir Mohsen Hani
Ammar Salim Abdul-Hamza
College of Arts / University of Babylon
dianaali197@gmail.com

ARTICLE INFO
Submission date: 5/9/2019
Acceptance date: 1/9/2019
Publication date: 13/12/2019

Abstract

This research assumes social justice has imposed itself and become a general and collective situation, the chance of achieving them have been reduced under various pretexts and justification, the way to crystallize democracy fraught with problem and obstacles, which have multiple political, ethnic, sectarian and economic problem, which is affecting our society, causing a further decline in the level public freedoms and justice in distribution. From this stander point, this this social justice in Iraq has witnessed ups and downs during the political and social process, accompanied by a lot of success sometime and failar another sometimes, this make us believes that social justice in Iraq society has nor reached the required level of required to lunch a democratic state on our country, this is mainly due to the obstacles and pit falls encountered of the state and the Iraqi government in its endeavor to application of the public rights and freedoms. On this basis, this research was an attempt to under stander these. Obstacles to social justice and achieve them in Iraqi society as a first step, to examine the imbalance and the provide a summary that would describe the drug to overcome the Iraqi political and social reality stagnant in an attempt to find the path leading to change for the better as a general community goal.

Key words: justice. Social justice, obstacles, public freedoms, human rights

العدالة الاجتماعية: معوقاتهما وسبل تحقيقها في المجتمع العراقي

ديانا عبد الحسن عبد الله محمد ظاهر محسن هاني
عمار سليم عبد
قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة بابل

الخلاصة

يقوم هذا البحث على افتراض أن العدالة الاجتماعية فرضت نفسها وأصبحت تعبر عن حالة عامة وجماعية قد باتت حظوظ تحقيقها يتراجع تحت مبررات ودوافع مختلفة. ذلك أن طريق بلورة الديمقراطية ملئ بالمشاكل والمعوقات التي تعددت بتعدد المشاكل السياسية والعرقية والقومية والطائفية والاقتصادية التي تعصف بمجتمعنا مسببة بذلك المزيد من التراجع على مستوى الحريات العامة والعدالة في التوزيع.

ومن هذا المنطلق فإن العدالة الاجتماعية في العراق قد شهدت مداً وجزراً خلال المسيرة السياسية والاجتماعية رافقها كثير من النجاح أحياناً والإخفاق أحياناً أخرى، وهذا ما يجعلنا نؤمن بأن العدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي لم تصل إلى المستوى المطلوب لتطلق صفة الدولة الديمقراطية على بلدنا وهذا عائد بالأساس إلى تلك العوائق والعثرات التي صادفت مسيرة الدولة والحكومة العراقية في مسيرتها نحو تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية في مجال الحقوق والحريات العامة.

وعلى هذا الأساس جاء هذا البحث بمحاولة لفهم هذه المعوقات التي تواجه العدالة الاجتماعية وتحقيقها في المجتمع العراقي كخطوة أولى لمعالجته الخلل ثم تقديم خلاصة من شأنها وصف الدواء لتجاوز الواقع العراقي السياسي والاجتماعي الراكد سعياً نحو تلمس الطريق المؤدي إلى التغيير نحو الأفضل كهدف مجتمعي عام.

الكلمات الدالة: العدالة، العدالة الاجتماعية، المعوقات، الحريات العامة، حقوق الإنسان.

1- إشكالية البحث

إن الثورات والانقلابات والحروب ما هي إلا نتيجة ينشأ عن طريقها أفراد المجتمع العدالة الاجتماعية المفقودة، دأبت المجتمعات في بذل الجهود الحثيثة لتحقيق الأمن والسلام والمساواة، تلك الجهود التي تحاول عن طريقها خلالها الإحساس بأن أفراد المجتمع متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الفروقات والتميزات الاجتماعية والثقافية والدينية ... الخ بينهم.

وأن العدالة الاجتماعية مطلوبة لكل فرد في المجتمع ولا يمكن أن تتحقق، إلا إذا وجد في الأمة الشعور الذي يدفعهم للمطالبة بتحقيقها، لأن هذا الشعور وحده الذي تستيقظ به الأمة من السبات ويقودها إلى التقدم والازدهار، فالعدالة الاجتماعية تعد جزءاً من القواعد والمعوقات التي تحمي حقوق أفراد المجتمع وحصولهم على ما يستحقون منها كالعمل والتعليم وحرية التنقل والتشارك في صنع القرار وغيرها والتي ما أن تتحقق يشعر الفرد بأنه قد أصبح جزءاً أساسياً من النظام الاجتماعي العام، وأن الأدوار الاجتماعية التي يلعبها الفرد لا يمكن للمجتمع أن يستغنى عنها، إلا أن الواقع الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع العراقي قد يضع معوقات عدة تجعل من آليات تطبيق العدالة الاجتماعية لا تطبق بشكل واضح، وهنا يشعر أفراد المجتمع بأن النظام الاجتماعي الذي يعيشون في ظله قد سحب البساط من بعض الخدمات المجتمعية التي يعد البعض منها أولويات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها كي يحيى أفراد المجتمع حياة سعيدة أو على الأقل أمنة.

فبحث الفرد عن العدالة الاجتماعية في العراق أصبح من الأمنيات نتيجة لظهور الفروقات الاجتماعية البارزة، بالإضافة إلى التمايز الطبقي واستفحال ظاهر الفساد الإداري والمالي وانتشار المحسوبية والمنسوبية وغيرها، فتلك الظواهر التي أصبحت غير مخفية ويتم تداولها جهاراً سواء على المستوى الفردي أم المجتمعي والتي يستشعر من خلالها الفرد بان وجوده ضمن هذه المنظومة المجتمعية أمر غير مجد، وأنه لا بد من إيجاد آليات تغير من هذا الواقع الاجتماعي المعاش وتسود العدالة الاجتماعية التي هي غاية المنتهى. وانطلاقاً من ذلك فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور رئيسية:

1. المحور الأول: العدالة الاجتماعية: مفهومها وطبيعتها
2. المحور الثاني: معوقات العدالة الاجتماعية وسبل تحقيقها
3. المحور الثالث: سبل تحقيق العدالة الاجتماعية

2- المحور الأول/العدالة الاجتماعية: مفهومها وطبيعتها

إن مفهوم العدالة من المفاهيم الأساسية في فلسفة الأخلاق والسياسة والحقوق، كما يعد من أوسع المفاهيم المطروقة في الدراسات الاجتماعية والسياسية وكذلك من أقدم المفاهيم التي عرفها البشر منذ فجر التاريخ وبداية وجعله حضارته هدفاً له وسعى لتحقيقه رسالته ومن أكثر المواضيع قدسية في السلوك

الاجتماعي، فالعدالة وليدة المجتمع وقواعدها ظهرت قبل أن تزهو فكرة القانون ومفهومة لذا فالعدالة يمكن القول عنها هي الفضيلة الأولى والأساسية [1].

إن فكرة مفهوم العدالة الاجتماعية شغلت منذ القدم اهتمام الفلاسفة والمفكرين كونها اسمى قيمة اجتماعية في الحياة وبالتالي ربط البعض بين فكرة المجتمع المثالي والمجتمع الذي تسود فيه العدالة من خلال أن مفهوم المجتمع المثالي استخدم كمرادف أو بديل لمفهوم المجتمع العادل إذ تشكل العدالة المدلول الحقيقي للقيم والمثل المعيارية جميعها (كالحقوق والفلسفة والسياسة والخلاق والدين)، التي تنظم بشكل مباشر أو غير مباشر علاقة الفرد بالمجتمع فالعدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل والواسع تمثل وجوها عدة منها معاملة الأفراد كل على حده أي تكون المعاملة تتناسب وتتلاءم مع ظروفهم كما انها الإرادة الثانية والمخلصة في إعطاء كل صاحب حق حقه، كما يرى بعض الفلاسفة أن العدالة هي المبدأ أو الطبيعي أو الوضعي الذي يحدد معنى الحق ويوجب احترامه وتطبيقه فإذا كانت العدالة متعلقة بألشي المطابق للحق دلت على المساواة والاستقامة، بينما إذا كانت متعلقة بالفاعل دلت على احدى الفضائل الأصلية وهي الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة ومن جهة نزر (أفلاطون) فان مفهوم العدالة ناتج الفعل المنسق لقوى النفس الثلاث العاقلة والخسوبة والشهوانية [2].

ولقد ظهرت أنماط عديدة من التفكير في العدالة الاجتماعية في القرن التاسع عشر ويرجع ذلك إلى تغيير التصورات السائدة عن بنية العالم الاجتماعي والتأثير الذي تستطيع المؤسسة البشرية أن تمارسه في تغيير ذلك العالم، كان كل من (هوبز وهيوم) وكثير من المفكرين الآخرين قد صوروا البيئة على أنها بفعل الممارسات البشرية ونتاج للأفعال البشرية، كنتضاريس شكلها حصرياً يد الطبيعة [3، ص 203-205]

كذلك أن (أفلاطون) يعطي وصفاً للعدالة بانها مساواة قانونية، إذ يقول يجب أن ينظر المشرع ليس إلى مصالح الطغاة أو إلى قوت الشعب ولكن إلى العدالة والتي هي توزيع المساواة والقانونية بين المتساوين الطبيعيين، كذلك يصور (أفلاطون) العدالة من زاوية دينية حيث يرى العدالة هي عقوبة الذين يقصرون في حق القانون المقدس وهي تحرير مرتكب الخطيئة من الظلم، إذ أن مفهوم العدالة عن (أفلاطون) يتجه اتجاهات عدة يقف في نهايتها المدلول السياسي والأخلاقي والاجتماعي الذي استمه من الفكر اليوناني السابق وأن على الدولة أن تتبنى العدالة كي تحقق المساواة قبل تبنائها الفرد [4، ص 69-70]

أما مفهوم العدالة عند (أرسطو) والذي تبنت الكنيسة معظم آرائه الفلسفية فقد تجاوز حدود المنطق الأفلاطوني إذ يرى أن الإنسان الذي يمتلك قوة الشعور وقوة العقل فانه يشبه الآلهة وعندما يمتلك قوة الحس والرغبة فانه يشبه الحيوان ولكن عند تتحدد تلك القوة بتوازن عند الإنسان فانه يصبح كائناً أخلاقياً فالأخلاق عنده هي الاتفاق بين قيم ومفاهيم الرغبة وبين مفاهيم العقل وان هذا الاتفاق ينشئ الفضائل الأخلاقية والفضائل عنده قسمان أما تكون صادرة عن عاقل أو متعلق فهي فضائل عقلية، وأما تصدر عن رغبة الشهوة فهي ميول تخرق فضيلة العفة والعدالة [4، ص 70-71]

ونستطيع أن نقول : إن للعدالة الاجتماعية سيادة على غيرها من المفاهيم المتقاربة لها كالحرية والمساواة، ذلك كونها لا تقف عند حد معين فقد يطالب الناس بمزيد من الحرية لكنهم فجأة ينظرون إلى التوقف عند حد معين لكي لا تنقلب الحرية إلى نقيضها لكنهم لا يستطيعون التوقف عن محاولة أن يكونوا عادلين ولا يوجد حد نهائي للعدالة، فالعدالة هي الحيز العام الذي يستطيع تنظيم العلاقة بين مفهوم الحرية والمساواة، إذ يكفل الموازنة بين الطرفين وان العدالة، قد وجدت منذ اقدم العصور رموزا لها في الأساطير والشعر والعمارة والنحت بوصفها مطلب جوهري يشير بشكل صارح أو صامت أي إنسان على أساس قوة

وجوده ، ويعبر في الوقت ذاته عن الشكل الذي يحقق في أطاره ذلك الإنسان فمن الناحية التاريخية إن إنسان وادي الرافدين أقدم مشرعي أحكام العدالة أذ إن الشرائع العراقية القديمة سبقت كل الشرائع والقوانين في كل الحضارات بعشرات القرون [5].

وفي هذا المجال يمكن إن نحدد ثلاثة تصورات للعدالة الاجتماعية وهي كالآتي:

1- العدالة من زاوية قانونية

إن بعض التصورات الأولى لجأت لتعريف العدالة إلى ربطها بالقوانين السارية، أن هذا التصور يسمى عادة بالعدالة القانونية، إذ يعتبر القانون أو القاعدة القانونية بأنها "عادلة قانونياً" وإن تم اتباعها بناءً على قواعدها المرساة في المجتمع ويمكن أن تتبع اعتماد مفهوم العدالة مزاجاً قانونية إلى ما يعرف بشريعة حمورابي وهي أولى الأمثلة المعروفة لقيام حاكم بصياغة متناً من القوانين بطريقة يسهل فهمها من قبل الناس. وكان من آثارها على المجتمع البابلي أنها وفرت الطريقة التي اشتملت وضع الأشخاص المحكوم عليهم بجنحه ما تحت رحمة الحاكم أن هذه الشريعة القانونية قدمت للناس المعروفة التي يحتاجون إليها لمعرفة ما هو مسموح بفعله وما هي العقوبة التي تقع عليهم في حال خرق أحدهم لقوانين الشريعة، وعلى الرغم من أن شريعة حمورابي كانت قد أتاحت تحقيق نظام قانوني اتسم بالثبات وله أفضليه بطبيعة الحال على النظم القانونية التي لا تحتوي على قوانين معروفة ويتم التعامل بها مع كل فعل بشكل مختلف، إلا أن شريعته لم تضمن بان يعامل القانون جميع الأفراد في المجتمع على نحو متساوٍ. وعلى الرغم من تعارض هذا القانون مع أوسع المفاهيم المتعلقة بالعدالة الاجتماعية بجانبها المتعلق بالمساواة فإن الالتزام بالقانون سيكون كافياً لتحقيق العدالة القانونية [6، ص 8-9]

من المعروف أن سيادة القانون هي الأساس في تطبيق العدالة بحيث يقف كل الناس أمامه ويخضعون لأحكامه لا فرق بين فرد وآخر يطبق على الكبير والصغير وعلى المسؤول وغير المسؤول فالقانون يصدر عن السلطة التشريعية المختصة فهو يتجلى بمجموعة القواعد القانونية التي تفرض على الناس بغية تحقيق النظام في المجتمع وعلاقات الأفراد فيه ولغرض تحديد سبل سيرهم وسلوكياتهم، ويسهر على تطبيق القانون القضاة فهم يحملون رسالة مهمة في إقامة العدل بين الناس فيما يتعلق بحياتهم وأموالهم وأحوالهم الشخصية [7].

2- العدالة من زاوية منطقية

إن تصورات العدالة العديدة ظهرت مع ظهور بعض أديان العالم الرئيسية (اليهودية، والمسيحية، والإسلام والبوذية) والتي سعت نحو تصورات الإنسانية الربوبية المرتبطة بآلهة تلك الأديان، ولكن مع مؤسسة هذه الأديان بمرور الوقت ظهرت وترسخت هيكليات عاكسة لبنية الدول الناشئة وأدت فيما بعد إلى إضعاف فكرة العدالة الاجتماعية، وبظهور أفكار العقلانية والعلمانية الإنسانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وعندما عاد الاهتمام بفكرة العدالة، بدء بعض من المفكرين محاولة التبرير العقلاني للهيكلية القائمة وحكم الملكية المطلقة، إذ كان أحد المهتمين بالكتابة عن نظريات العدالة الاجتماعية خلال تلك الحقبة هو الفيلسوف جون لوك: يتبنى (لوك) أفكار (توماس) عن حالة الطبيعة ويرى أنه في حالة الطبيعة يولد كل البشر أحراراً ومتساوون ولهم الحرية بتنظيم فعالهم والتخلي عما يملكونه وعن الأشخاص تبعاً لما يرونه صالحاً، فكل فرد يخضع لنظام الطبيعة فهو يمتلك نفس الحقوق والواجبات الأساسية، وعلى الرغم من كون المرء حراً بحالة الطبيعة حيث يعتقد (لوك) أن الإنسان كائن اجتماعي بطبيعته ولا يمكن له البقاء معزولاً عن المجتمع.

وأن كتابات (لوك) تخلو من الحديث بشكل مفصل عن مفهوم العدالة، إلا أنها فكرة رئيسية تظهر ضمناً بأيديولوجية السياسة ككل، قام لوك برسم نظرية أخلاقية لكيفية عمل المجتمع فقد قام بتقديم مفهوماً للعدالة مناقضاً لمفهوم (أفلاطون وأرسطو طاليس)، فيبين أن سبب وجود الحكومة هو حفظ حقوق الناس، ولهذا لا تتركز العدالة على حفظ حالة المجتمع القائمة بل على ضمان بقاء الحالة القائمة على انسجام مع الطبيعة أي ضمان عدالتها، وعلى الرغم من تجنب لوك تعريف العدالة من خلال القوانين والهيكلية الموجودة استمر لوك على الاعتقاد بأن العدالة تملئها الطبيعة. في حين روسو بدأ كتابه العقد الاجتماعي بعبارة "يوجد الإنسان حراً ويوجد الإنسان مقيداً في مكان وهو يظن أنه سيد الآخرين وهو يظل عبداً أكثر منهم. يشد المفكرين كلاهما على أن العدالة تتطلب كون جميع أفراد المجتمع متساوون كلهم يتمتعون بحقوق متساوية [6، ص 16-20].

فالعدالة عند الفلاسفة أساسها المساواة وأن مبدأها هو التوسط بين طرفي الأفرط والتفريط، إذ تعد العدالة عندهم عدالتان: -عدالة المعرضة، وعدالة التوزيع أو القسمة فالأولى تتعلق بتبادل المنافع بين الأفراد على أساس المساواة، فيما تتعلق الثانية بقسمة الأموال والكرامات على الأفراد بحسب ما يستحقه كل منهم، حيث أن عدالة المعارضات تنظيم علاقات الأفراد فيما بينهم بينما عدالة التوزيع تنظيم علاقة الأفراد بالدولة. [8]

3- العدالة من زاوية العدل أو الأنصاف

أثيرت العديد من النقاشات حول العدالة على أنها الأنصاف حول (جون رولز) وأفكاره التي عرضها بعمله التاريخي والمسمى "نظرية العدالة" وكان تأثير صيغة رولز للعدالة على أنها الأنصاف على الفلسفة السياسية لدرجة كبيرة قادت إلى شيوع القول القائل بأن على فلاسفة السياسة أني عملوا أما بالانسجام مع نظرية رولز من خلال صيغة تعاھديه للعدالة حيث انه يشدد على فكرة امتلاك كل فرد لهبة لا تنتهك العدالة وتكون مبنية عليها ولا يمكن للمصلحة العامة تخطيطها. ولهذا السبب تكون العدالة ترفض صحة أن فقدان البعض لحديثهم يعوضه حصول الآخرين على هذه. [6، ص 21]

من الأفكار التي تضمنتها نظرية رولز في العدالة أن المجتمع عبارة عن منظومة للأنصاف في التعاون الاجتماعي بين أشخاص يصبحون أحراراً ومتساويين بمرور الزمن وتعاقب الأجيال. رولز أطلق على هذه الفكرة تسمية البديهية الجوهرية الأهم من غيرها في النظرية. أن هذه الفكرة تمارس دور بارز في نظرية العدالة بوصفها أنصافاً بشكل يمانل الدور الذي تلعبه البديهيات الهندسية الأولى في التفكير الهندسي. كان (راولز) باعتقاده أن فكرة المجتمع كمنظومة للأنصاف في التعاون الاجتماعي قد حظيت بقبول لدى القراء الذين تتوجه إليهم، أن نظرية (راولز) مبنية على افتراض يثير الجدل سواء كان بالمعنى التاريخي أو المعنى الجغرافي؛ أن فكرة (راولز) عن المجتمع كمنظومة للأنصاف في التعاون الاجتماعي الأساس العقلي للتفكير في المجتمعات ضمن إطار ما سماها ديفيد هيوم "ظروف العدالة". حيث أن ظروف العدالة نادراً ما تتجسد بصورة حقيقية فليس يد الطبيعة كريمة دائماً إلى حد أن تمنح البشر كل ما يريدونه من دون حاجة إلى العمل أو التعاون الاجتماعي، وقد تكون يد الطبيعة أحياناً قاسية إلى درجة تجبر البشر لأن يخوضوا صراعاً من أجل البقاء والذي يتسم بالنزعة العنصرية التي تستبعد أي تعاون اجتماعي. نعد نظرية العدالة بوصفها أنصافاً إنجازاً استثنائياً باعتبارها نظرة للعدالة الاجتماعية في مجتمع يفترض أن يتمتع مواطنوه بالحرية والمساواة. [3، ص 247-260]

3- المحور الثاني/معوقات العدالة الاجتماعية وسبل تحقيقها

1- الاستبعاد الاجتماعي

إن مصطلح الاستبعاد الاجتماعي له جذور تعود إلى فرنسا عام (1970م)، وذلك حول ما يسمى (المساعدة الاجتماعية) وهو يصف أنماط من الناس يكون مركزهم خارج مزايا الاستفادة من الدعم المجتمعي أو تتخطاهم المساعدة وتتجاوزهم المسؤولية المجتمعية، أن أعضاء المجتمع الذين يكونون واقعين في مشكلات اجتماعية ولا تغطيهم مظلة التأمين الاجتماعي وخاصة الصغار والمسنين والعجزة، فالمصطلح أقرب ما يكون للتطبيق على هذه الأنماط، وأن الحروف الأولى من الاستبعاد الاجتماعي أعدها أصابع التمييز الاجتماعي وأوضحها الفجوة في العلاقة بين الفرد والمجتمع، وفي وقت آخر جرى تحديده لإدماج من يعانون ألواناً أخرى متعددة من الخدمات أكثر تضرراً.[9]

فالاستبعاد الاجتماعي ظاهرة أكثر من مجرد أن يكون الفرد فقيراً في المجتمع، وأن الاستبعاد يتميز عن الفقر، لأن الاستبعاد يركز على منظومة واسعة من العوامل التي تمنع الأفراد والفئات والجماعات من الفرص المتاحة لأغلبية السكان، وأن الاستبعاد لا يعني بالضرورة نقص المال بالرغم من أن المال عامل أساسي في تحديد نسبة الاستبعاد وشكله كما يعد نذيراً مبكراً وأساسياً للاستبعاد الاجتماعي، كما أن الاستبعاد يمثل مجموعة المشكلات والمعوقات التي تتراكم والتي تفرز شخصاً غير مندمجاً في مجتمعه والمتمثلة في الخدمات من الحقوق التي تدخل في صلب التعاقد الاجتماعي من خلال ذلك أن الاستبعاد ناتج من نواتج الخدمات المتعدد الذي يمنع الأفراد أو الجماعات من المشاركة الفعلية في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع الذي يعيشون فيه.[10، ص 59]

وعلى ذلك يعرف الاستبعاد الاجتماعي في أبسط صوره في إبعاد بعض فئات المجتمع وعدم القدرة على المشاركة بفاعلية في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالتالي فإن الاستبعاد الاجتماعي يعني عدم الحصول على الموارد وانعدام القدرة على الاستفادة من الخدمات والحقوق والفرص التي تعزز الوصول إلى هذه الموارد واستخدامها.

ويرى (ماكس فير) أن الاستبعاد هو أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي فمن الطبيعي أن ينشأ ذلك الانغلاق على خلفية عوامل ناتجة من الاستحواذ والهيمنة على المكاسب والمغانم والمصالح التي تحتاج إلى خاصية الحماية والهيمنة، وبهذا فالاستبعاد هو محاولة البعض تأمين مركز متميز على حساب جماعة أخرى بإخضاعها واختزال مصالحها أو مسح الهوية لحد التكتيل بها والتشويه والقمع.[11]

إن العدالة الاجتماعية كمفهوم يمثل الحد الأدنى للعدالة، وهي نوع من تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع كما أنها تتيح للفعل البشري الفردي مجالاً لتعطي صفة مميزة للأفعال الشرعية مع التأكيد في الوقت نفسه أنه توجد مظاهر الخدمات في المجتمع، فالاستبعاد الاجتماعي بين الأفراد يؤدي إلى انتهاك مقتضيات العدالة الاجتماعية باعتبارها فرصاً متكافئة وفي ظروف معينة يشكل الاستبعاد الاجتماعي إنكاراً للعدالة الاجتماعية وبصورة فعلية.[10، ص 210-215]

وأن سقوط النظام السابق على سبيل المثال في العراق، أدى إلى قتال طائفي بين السنة والشيعة وآخر قومي بين العرب والأكراد أو بين المتطرفين من العرب والقوميات الأخرى من جهة ومن جهة أخرى تعوق أو استحواذ أو شمول ثقافة المواطنة على مستوى المجتمع، وإن صراع الطوائف المختلفة ليس صراعاً دينياً بل هو صراع على القومية وأصبح الدين بالنسبة له غطاء وتدفع الرايات المعلنة إلى حالة قصوى من الفرز

المذهبي القطبين المعنيتين هما السنة والشية حتى وأن هذا الفرز أصبح يشمل المذاهب الأخرى حين يمارس عليهم قدرة من التميز في بعض الأقطار واستبعاداً مهم عن مراكز صناعة القرار في الدولة [10، ص 62]

2- الفساد الإداري والمالي

يعرف الفساد المالي بأنه الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي. أما الفساد الإداري فهو متعلق بالانحرافات الوظيفية لموظفي القطاع العام والخاص على حد سواء من خلال المخالفة لتشريعات القانون وضوابط القسم الفردية كالرشوة وهو ما يرمز لاستغلال الموظفين في الدولة لمواقعهم والصلاحيات التي يمتلكونها للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة. [12]

أن ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق ظهر منذ نشوء الدولة في العشرينات من القرن الماضي، لكن إن حجم هذه الظاهرة اختلف من حقبة زمنية إلى أخرى خلال فترة نشوئها ومن نظام إلى آخر لذا فهي ظاهرة قديمة ولم تكن وليدة بعد سقوط النظام السابق ودخول المحتلين إلى العراق، وإن سبب نشوء هذه الظاهرة تعود إلى ما يلي:

- العدالة الاجتماعية في العراق غير فعالة بين الموظفين فغالباً ما يشعر الموظف والمسؤول الإداري، إن حقوقه مغبونة، وأن المردود المالي أو الأجر الذي يحصل عليه من خلال أدائه الوظيفي أصل بكثير من المردودات التي يحصل عليها موظف آخر، لذا فإن الكثير من الموظفين يسعى إلى تحقيق هذا التوازن من خلال الفساد الإداري.
 - الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مر بها العراق، وكذلك الحروب التي حدثت في العراق وإفرازاتها التي حكمت العراق. [13]
 - وأن الفساد المالي يتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد التي تتعلق بتنظيم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالف التعليمات الخاص بأجهزة الرقابة المالية المختصة بفحص ومراقبة الحسابات والأموال، ويمكن ملاحظة مظاهر الرشاوي وعمليات التهريب الضريب والاختلاس وتخصيص الأراضي والمحابة وتفشي المحسوبية. [14]
- وأن انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي يعود إلى سببين هما:

أ- تدهور وانحيار مؤسسات الدولة بعد سقوط النظام مما أدى إلى غياب المؤسسات الرقابية والقانونية.
ب- الحصول على المكاسب الخاصة على حساب المصلحة العامة، فالوضع الأمني المتردي بعد عام (2003)، وعدم الرقابة نتج عنها تفشي ظاهرة الفساد، كما أن انتشار ظاهرة الفساد هو نتيجة لمجموعة المورثات والقيم الاجتماعية كظاهرة ترافق أساليب الحياة اليومية وضعف العقوبات الرادعة ضد المفسدين وعدم توفير قاعدة معلومات يمكن أن تساعد بشكل كبير في توفير الآليات الفاعلة في معرفة وتحديد أماكن الفساد. [15، ص 210]

وإن هناك أسباب أخرى للفساد المالي والإداري منها أسباب داخلية متعلقة بظهور الأشخاص الذين قفزوا إلى السلطة وهم لا يملكون الخبرة والكفاءة على تسيير الأمور في وزاراتهم ودوائرهم التي أصبحت فيها ظاهرة التسبب وعدم المتابعة ظاهرة عامة مما أغرى كثير من ضعاف النفوس على تبديد ثروات البلد والتناول على المال العام، كذلك ضعف الجهاز القضائي وغياب سيادة القانون شجع عناصر الفساد على التهرب من المحاسبة العادلة، وأيضاً طبيعة الحكم القائم في العراق سواء كان ثورياً أم ديمقراطياً فكلاهما

ساهما في وجود الفساد واستفحالته، وكذلك أسباب خارجية للفساد منها الحرب والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق أثناء الحصار تسببت بنقص الموارد مما سمحت للفساد الإداري والمالي بالتزايد والنمو، وأيضاً الاحتلال الأمريكي للعراق وما سببه من خلل امني، وكذلك دور الجوار لها دور واسع في استفحال الفساد الإداري والمالي. [15، ص 211-212]

3- الصراعات الطائفية

تعرف الطائفية: بأنها تنشئة أساسها الضغينة والنفاق تجاه الطرف الآخر مثلاً شعور السني بالضغينة تجاه الشيعي وشعور الشيعي بالضغينة تجاه السني، وهذا ليس له أسباب واضحة بل بسبب التشاحن بالمشاعر العاطفية وتلفيق كل طرف ضد الطرف الآخر. [16]

إن الحالة الطائفية خطيرة وخطر من الحالة المناطقيّة والقبلية، لأن الحالة المناطقيّة والقبلية تنحصر في اطر محلية في العادة بينما المسألة الطائفية توصف بانها عابرة للحدود، وما أن حدث إشكال طائفي في بلد ما ينعكس تأثيره وبشكل سلبي على المنطقة بأسرها ونجد انعكاساتها في كل المجتمعات التي تحوي التنوع المذهبي وحتى التي لا تحتوي تنوعاً، وهذا يجعل المسألة الطائفية مقدمة في أي نقاش على كل مسألة فئوية أخرى، إذ إن الطائفية: هي عشائرية بغطاء ديني ومذهبي، وهي تؤكد على قيم التعصب الجاهلية التي نادى الدين بالتخلص منها، وهي تناقض جوهر الدين والتدين وان اتخذت منه شعاراً لحنكتها في المجتمع والسياسة، فمن الممكن القول انه كلما ارتفع منسوب الطائفية في وسط ما قل منسوب التدين، وان الكثير من الطائفيين خارجون على قيم الدين والأخلاقيات وانهم يستترون بغطاء ديني، ويمكن ملاحظة الأساليب المستخدمة في الصراعات الطائفية والتي تنتامي بالضد مع ابسط المبادئ الدينية للتأكد مصداقية القول [17، ص 2-3]

وإن المجتمعات ذات الأعراق والمعتقدات المتنوعة أكثر تعرضاً لمشكلة الطائفية، وخاصة تلك المجتمعات التي تفتقر إلى وسائل وأساليب وقائية تشريعية وسياسية تنبثق عن العلم والمعرفة بإشكالات هذا المجتمع وبواقعة وتركيبية السكانية ومكوناته الاجتماعية للوقوف بوجه التفرق بين أفراد المجتمع، إذ تعد الطائفية الدينية أبرز تصدع في جدار الوحدة الوطنية في العراق والتي جعلته يصاب بمرض هشاشة العظام في جسمه الوطني [18، ص 171-180]

وإن المشكلة الأساسية لإنتاج الطائفية في المجتمع العراقي هي سياسية بامتياز وتتمثل في تحول الطائفة إلى كتلة سياسية تتحرك في الواقع الاجتماعي والسياسي على هذا الأساس، وهذا الواقع هو نتاج طبيعي لغياب الدولة الحديثة التي تساوي بقيمتها بين جميع مواطنيها وتربطهم برابطة وطنية لا تميز فيها بين الناس تبعاً لديانة أو مذهب أو عرق أو منطقة وتقدم للمواطنين فرص التعبير عن انفسهم كمواطنين، إذا فالمجتمع أما مشاريع طائفية للسلطة السياسية تغذي المسألة الطائفية وتضخم الهويات الفرعية في ظل غياب هوية وطنية جامعة موحدته. [17، ص 5-7]

وإن تهديد وحدة المجتمع العراقي لا يتم ألا عن طريق مشروع طائفي من جهة وشوفايني من جهة أخرى، ووفقاً لذلك وضعوا نظرية مكونات العراق الثلاثة (الشيعية والسنة والأكراد)، حيث إن هذه النظرية تهدف إلى تصفية عرب العراق أولاً والعراق ثانياً بإلغاء هويته العربية، وان المناداة بتصفية العراق وتقسيمه أصبحت ذات منحى قانوني ودستوري بدأ من إنشاء أقاليم لا تقل عن الدولة تمتلك مجلساً وطنياً وعلم خاص بها وتمثيل دبلوماسي، وان مشروع تصفية العراق أوجد أحزاب طائفية خاصة له وليس الاحتلال فقط، وان

ما يجري في العراق ينعكس امتداداته في دول الجوار عن طريق التأثير وينتقل إليها كونه مشروع وتجربة ناجحة ويلبي رغبة الإدارة في (واشنطن) السياسية الأمريكية على نقل هذه النتيجة كونها هدفاً سياسياً لمجموعة المحافظين والمهتمين. [18، ص181]

4- صراعات حزبية سياسية

إن مفهوم الصراع الحزبي يشير إلى الصراع أو التنازع وتصادم الآراء تدرك خلاله هذه الأطراف المتنازعة والمتصارعة أنها مضطرة للبحث عن آليات أخرى للتعامل في ظل العجز عن الحسم العسكري أو عدم المقدرة على إخضاع الخصوم أو فرض الإرادة الكاملة على الأطراف الآخرين، أو على الأقل معادلة القوة لتصل إلى مرحلة التوازن وهو ما يفرض تواصل بين الأطراف في محاولاتهم لخلق جو هادئ عن طريق إيجاد الآليات والأدوات تضطر إليها أطراف الصراع للوصول إلى حلول وسطية للمشكلة الرئيسية. [19]

ونستطيع القول أن قضية الديمقراطية أصبحت الشغل الشاغل للشعوب العربية التي عاشت عقود طويلة تحت هيمنة التسلط والاستبداد والتي حلمت طويلاً بالحرية والديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان فشعارات تلك الشعوب كانت تتضح بشكل جلي وواضح في كل فرصة تتاح لها للتعبير عن أرائها الحقيقية ورغبتها بالتغيير السياسي نحو الديمقراطية، لكن هذه التطلعات دوماً ما تصطدم بتيارات سياسية واقتصادية واجتماعية عكستها البيئة السياسية العامة والتي حرصت النخب السياسية الحاكمة والأحزاب المرتبطة بها على توظيفها وفقاً لرغبتها ومصالحها الحزبية الضيقة [20]

وأن أغلب المجتمعات التي مزقتها النزاعات والصراعات السياسية والسائرة بعد ذلك في طريق ترسيخ الديمقراطية واحترام التعددية تسعى إلى إيجاد بيئة سياسية ملائمة تعمل على احتضان كافة الأفكار البناءة والمشاريع المهمة لبناء وطن وفق أسلوب ناجح لمنع تكرار النزاع مجدداً، أما فيما يخص الشأن العراقي فالبيئة الاجتماعية تعتمد على التجاذبات والإصرار والحصول على أكبر قدر من المزايا السياسية متناسين لماذا هم موجودين أصلاً على الساحة السياسية العراقية؟ ولماذا تم انتخابهم؟ وما دورهم بعد انتخابهم؟ مما أثار إشكالية توازنات بين الكتل والأهداف في العملية السياسية أدت إلى انعدام التوافق والتعاون السياسي للخروج بمشروع وطني ليكون الركيزة الأساسية لبناء المجتمع العراقي مما أحدث صراعات واختلافات غير مبررة أدت إلى زعزعة الاستقرار السياسي والمجتمع العراقي لمخاطر كبيرة. [21، ص44-45]

وأن الذي يتأمل الواقع العراقي وما صاحبه من تداعيات بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لا يجد إمامه إلا صورة أنقاض للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي دمرها خطأ سياسة المحتل وممارسته في التعامل مع الإنسان العراقي وتركيبته الاجتماعية والخطأ في بناء سياسة الدولة العراقية وجهله بأبجديات الحياة العراقية ومكونات المجتمع العراقي وأنماط التفكير، فقد حاول الاحتلال الأمريكي أن يؤسس مبدأ سياسة الفوضى البناءة والطائفية والعرقية وبسببها نتجت النزاعات الحزبية في المجتمع العراقي [21، ص46-47]

وأن كثرة عدد الأحزاب التي ظهرت بعد عام (2003)، وصفت الحالة العراقية آنذاك بأنها (حالة انفجارية) فمن نظام الحزب الواحد المهيمن أو مجموعة صغيرة من الأحزاب السرية إلى أحزاب متعددة تصل إلى مئات الأحزاب والتجمعات ومنظمات المجتمع المدني، وقد تجاوزت الساحة العراقية الحدود المتوقعة في عدد الأحزاب والقوى السياسية الموجودة من حيث النوع والهدف وصار من الصعب الإلمام بالخارطة السياسية للعراق حتى ليبدو الحال إلى الفوضى منه إلى حال النظام. [22]

4- المحور الثالث/سبل تحقيق العدالة الاجتماعية

1- تكافؤ الفرص

إن تكافؤ فرص العمل إحدى البوابات الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، وإن تكافؤ فرص العمل عبارة عن إرادة وطنية تتجه بصدق لإزالة كافة المعوقات والعوامل التي تجعل التمييز قائم بين المواطنين، وإن مبدأ تكافؤ الفرص يرتبط غالباً بالفرص التعليمية والوظيفية بالدرجة الأولى، لكنه مرتبط بجميع مناحي الحياة في المجتمع وتعتبر من حقوق الفرد مقابل واجباته تجاه نفسه والآخرين وتجاه الوطن فمعيار تقدم أي مجتمع في جميع مجالات الحياة هو مبدأ تكافؤ الفرص.[23]

وبصورة مبسطة أن تكافؤ الفرص يعني التساوي بين جميع أفراد المجتمع في المجالات المختلفة، وأن تكافؤ الفرص في المجتمع هو أحد الوسائل التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الهوة بين أطياف المجتمع كافة ومكانة المنظمات العالمية ومنظمات حقوق الإنسان في سعي دؤوب لكي تجعل تكافؤ الفرص كأحد الحقوق الأساسية من حقوق الإنسان، كما أن تواجد تكافؤ الفرص من أبناء المجتمع الواحد يساعد على تنمية المجتمع وتقوية أواصر العلاقات الاجتماعية بين أفرادهم ويقلل النزاعات والخلافات التي تكون بسبب فقدان الحقوق الشرعية للأفراد وغياب العدالة والمساواة فيما بينهم، وأن توفير فرص متكافئة بين الأفراد يساعد على الأبداع، وكذلك يظهر المواهب التي من شأنها تدفع المجتمع للأمام وتعمل على تقدمه وتطوره[24].

وإن مفهوم تكافؤ الفرص يدخل من ضمنها تكافؤ الفرص التعليمية وإن تكافؤ الفرص التعليمية يعني أن يقوم المجتمع بتوفير لكل فرد فرصاً تعليمية تتناسب مع قدراته العقلية ومواهبه وميوله بشرط أن لا تحول ظروفه الاقتصادية والاجتماعية من الاستفادة من هذه الفرص، أي إن تكافؤ الفرص التعليمية تعني معاملة الكل بالمثل لكي تتحقق المساواة المطلقة، وكذلك عدم التمييز بالمعاملة، وأن هذا لا يعني تكافؤ الفرص التعليمية فقط لا بل يكون كذلك بل الأهم أن تكون المساواة في الفرص التي تجعل الطالب من الممكن له النجاح والتخرج، وتكافؤ الفرص الاستمرار والنجاح والتحصيل والإنجاز.[25، ص12-13]

وأن الأولوية في تكافؤ الفرص حسب (فرانسوا) تؤدي إلى أضعاف التكافؤيات الاجتماعية على المنافسة المدرسية من أجل إنتاج تربية مدرسية عادلة، عندما ينظر إلى التراتبية الاجتماعية، وإن الشواهد تحدد الوضعيات المهنية التي يشغلها الأفراد، وإن هذه الفرضية نجد لها عبر قائمة الذات بمفردها، لأنه ليس من الضرورة القول صحيحاً بأن الموهبة والجدارة المدرسية تحدد الحياة المهنية للأفراد وإن مصيرهم حسم داخل المدرسة، لأن المدرسة لا يمكن أن تكشف عن كل الكفاءات.[25، ص14]

وأن تكافؤ الفرص التعليمية لم ينجح في تحقيق العدول، وذلك أنه ينحصر في المؤسسة التعليمية في حين أن الحاضين الاجتماعي يمكن أن يفشل الكثير من الجهود التي تبذل على أساس تكافؤ الفرص التعليمية، وهي الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها أسر التلاميذ، كاحتياج الأسر لعمل هذا الابن أو ذاك بفعل عوامل متعددة منها قلة المردود المادي الذي يصب الأسرة بسبب الانفصال أو وفاة العائل أو تزايد الأعباء المعيشية أو عجز العائلة عن ملاحقتها.[25، ص14-15]

2- المشاركة السياسية

إن المشاركة السياسية تعبر عن اشتراك الناس في التفكير والتعبير والعمل من أجل المجتمع، فهي تعبر عن أسلوب في الحياة، لذا نتضح كأنها مركبات الثقافة فالمشاركة يراد بها أن تتوفر للناس على

مختلف المستويات في كل مجتمع وإن المشاركة ترتبط بعدد من صور التعبير كالتعبير الاجتماعي أو التنمية أو التحدث أو الارتقاء أو النهضة، حيث أن مجمل العمليات تتطلب فعالية الأفراد وإسهامهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحياة الاجتماعية الواعية. [26، ص 145-147]

وإن المشاركة السياسية تعد جوهر المسؤولية الاجتماعية، فكل مواطن لابد أن يشارك فيؤدي دوراً سواء أبدأ أفكار أو مقترحات أو القيام بعمل يستطيع إداؤه والمشاركة ذات أهمية وهدف ووسيلة، لأن الحياة الديمقراطية السليمة تركز على اشتراك المواطن في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، ووسيلة سليمة لأن عن طريق مجالات المشاركة يتحقق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها وسائلها وتصبح جزء من الثقافة والسلوك العام. [27]

كما يمكن القول إن هناك نوعين من المشاركة هما:

أ. المشاركة السياسية: ونعني بها تلك المشاركة المرتبطة بالقرار السياسي.

ب. المشاركة غير سياسية (المشاركة الشعبية) هي العملية التي يؤدي من خلالها الفرد دوراً في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية من خلال إتاحة الفرص النامية للمساهمة في تحديد الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتوحي المشاركة المجتمع أن أمامه أهدافاً أساسية مهمة لذلك المجتمع والتي لابد منه العمل على تحقيق تلك الأهداف، وتتبع المشاركة من أيمان الأفراد بأن لهم حقوقاً ولهم آرائهم وقدرتهم في إدارة الحياة في المجتمع، لهذا يتم الربط بين المشاركة والعملية الديمقراطية. [26، ص 147]

كما أن فشل العديد من المشروعات التنموية في المجتمعات النامية يرجع إلى استبعاد المواطنين من المشاركة في صياغة خطط المشروعات في حين أن المشروعات التي تشارك فيها المواطنين تكلفها أقل من الناحية المادية وتحقق الكثير بالنسبة للأهداف التي تتضمنها خطة هذه المشروعات والحقيقة التي يؤمن بها المخططون والمسؤولين في المجتمعات غير الحكومية هي تغيير نسق العلاقات من مكونات المشروعات في ضوء إنكاء روح المشاركة بين المواطنين حيث أصبح مفهوم المشاركة من أكثر المفاهيم استقراراً وقبولاً بين المخططين والممارسين وخاصة في دول العالم الثالث بعد اعتراف المجتمعات المتقدمة بأهمية ذلك. [28]

وأن مشاركة المواطنين والتزامهم بالمشاركة يركز على ما تنطوي عليه فكرة اشتراكهم في عمليات تصنع القرار المتعلقة بمجتمعاتهم المحلية فعملية اشتراك المواطنين تتمثل عناصرها في تحديد أصحاب المصلحة ورضع النظم التي تسمح للمواطنين العموميين يتمكن المواطن من المشاركة والقيام بوضع طائفة من الآليات القائمة على المشاركة في ظل المفاهيم يقتصر النظر إلى المشاركة في رسم السياسات على حصرها في سياق التمثيل المباشر من خلال العملية الانتخابية وينظر إلى العملية الانتخابية على أنها الشكل الذي يمثل الناطق الأوسع لاستشارك المواطنين في رسم السياسات ، كما أنه من الضروري إيجاد آليات ومؤسسات جديدة وإضافية يتمكن المواطن من خلالها المشاركة في وضع السياسات لا سيما خارج إطار العملية الانتخابية أو بالإضافة إليها من أجل وضع السياسات لابد من إنشاء عمليات استثمارية مبكرة من أجل ترسيخ المشاركة والالتزام بها [29]

3- مكافحة الفساد

يمكن مكافحة الفساد من خلال السياسات الحكومية وبات من الضروري الحد من الظاهرة من خلال انتهاز آليات وانتهاج سياسات تعمل على القضاء عليه أو على الأقل الحد منه ويكون ذلك من خلال إنشاء هيئات للرقابة وإصدار تشريعات قانونية وحملات رسمية مرتبطة بإصلاحات أجهزة الدولة والحكومة، وتعد

الأجهزة الرسمية والتي تتولى الحكومة أنشائها للحد من الفساد على المستوى المحلي خاصة ما يتعلق منها بالرشوة وممارسة النفوذ فهي تمنع أصحاب النفوذ من المسؤولين من ممارسة الفساد. [30، ص 208] وهنا يجب توفير الدعم والإرادة السياسية لمكافحة الفساد، وأن التزام القيادة السياسية بمكافحة الفساد يعطي دوراً أكبر للقيادات في جميع الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية للالتزام بمحاربة الفساد في جميع صوره سواء أكان جريمة جنائية أو مخالفة إدارية أو عملاً لا أخلاقياً يتعلق بأداء الوظيفة العامة، وكذلك أن القيادة السياسية في سعيها لمكافحة الفساد يمكن أن تفسح المجال لحرية المنافسة السياسية النزيهة ومبدأ التعددية السياسية والتداول سلمياً على السلطة على جميع المستويات وإقرار مبدأ سيادة القانون وعدم التمييز في تطبيقه بين فئات المجتمع والمساواة في الحقوق والواجبات والفصل بين السلطات الثلاث وهذا كله يساعد على كسر الفساد كنظام. [31]

وأن من الضروري قيام الجهات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني القيام بحملات توعية واسعة لمخاطر الفساد وما ينتج عنه من تدمير شامل للبنى التحتية للبلاد من خلال تلف الوثائق المهمة نتيجة الحرائق المتكررة وعدم الاقتصاد على الدوائر الحكومية في متابعة ذلك وإشاعة ثقافة النزاهة وأخلاقياتها وجدواها في المنفعة العامة لجميع المواطنين في البيت والمدرسة وفي الندوات والتجمعات الجماهيرية، ومن الضروري كذلك أن يصدر قانون للعزل السياسي لكل من يثبت ببيده أو سرقة للمال العام وحرمانه من التعيين في الوظائف العامة، ويجب البدء بالمحاسبة والمتابعة من أعلى الهرم الحكومي والنزول إلى أسف القاعدة لضمان امتثال الجميع للمساءلة ، وهذا بدوره يشكل علامة جيدة في خضوع الجميع لرقابة القانون وعدم ترفع احد عن ذلك. [32]

كما أن للأحزاب السياسية دور في تحسيس الرأي العام الوطني وتوعية المواطن بشأن أسباب وآثار الفساد داخل المجتمع، ويجب تدخل السلطات بشكل جدي لوضع حد للمفسدين وجماعات المصالح التي تحتكر الاقتصادي الوطني من خلال تطبيق القانون بصرامة وتفكيك شبكات الفساد والأجرام التي تطورت بشكل ملحوظ وأصبحت تهدد الدولة وأمنها، كما أن الحملات الانتخابية لا تخلو من الفساد حيث تسعى إلى كسب أصوات الناخبين وجلب مكاسب سياسية. [30، ص 34-35]

وأن مكافحة الفساد مسؤولية وطنية وأخلاقية وإنسانية، وأن مكافحة مثل هذه الظاهرة وهذه الخطورة لا يمكن أن تكون مسؤولية إحادية الطرف بل أنها مسؤولية مجتمعية ومسؤولية يشارك فيها المواطنون والمنظمات الاجتماعية والحكومية والقيادات السياسية.... الخ، وأن نجاح مكافحة الفساد يتطلب رسم استراتيجية واضحة تشتمل على إجراءات ذات طابع شامل ومتكامل يجري العمل عليهما بمثابة لتنفيذها، وأن البرلمان والبرلمانيون بإمكانهم أن يلزموا الحكومة بالشفافية ومحاسبتها وبإمكانهم تعزيز دور منظمات النزاهة الوطنية في السيطرة على الفساد، وأن الإرادة السياسية أحد عناصر الشفافية والنزاهة الوطنية وبدون توافرها يتعذر تطبيق هذه التشريعات على أرض الواقع. [33]

4- ثقافة الديمقراطية

الديمقراطية كلمة يونانية مركبة معناها سلطة الشعب أي نظام الحكم المستمد من الشعب ، وفي ذلك تمييز للديمقراطية عن نظام الحكم الفردي وحكم فئة قليلة من الأفراد، وقد تماشت هذه الكلمة من اليونان إلى جميع اللغات قديماً وحديثاً، وأصبح نظام الحكم الديمقراطي الذي يعتمد على سيادة الشعب ويدعو إليها بمثابة اصل من الأصول الأولى في التنظيمات الدستورية، وقد انتشرت في العصر الحديث وسادت في الدول

المتقدمة والتي بلغت في العلم مركزاً مرموقاً وقد توصلت الشعوب إلى الأخذ بالديمقراطية بوسائل مختلفة تارة عن طريق الثورة وطوراً بالالتجاء إلى الطرق السليمة، وذلك يكون بالاتفاق مع الحكام [34] وأن بعض من علماء السياسة يوضحون أن الديمقراطية ليست تعبيراً عن حقيقة بنيوية مؤسسة فقط، بل تعبر عن مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر تشجع على الممارسة الفعلية للديمقراطية من جانب الحكام والمحكومين، وهذا ما يعبر عنه بالثقافة السياسية الديمقراطية والتي تكون أهم عناصرها الشعور بالاعتدال السياسي والأيمان بضرورة وجدوى المشاركة وتوفير المبادرة والشعور بالثقة السياسية، وإن من ضروريات الديمقراطية هو إشاعة روح التسامح بين المواطنين والإحساس بالمساواة من خلال الأفعال لا الأقوال، فالمعيار الأساسي والحقيقي لوجود الديمقراطية في مجتمع ما ليس وجود مجموعة من الأفكار الهامة والمبادئ الديمقراطية في دستور هذه المجتمع بل هو ممارسة الناس الفعلية للأفكار والمبادئ والحقوق أي بمعنى الديمقراطية هي ممارسة. [35]

كما أن الانتخاب هو قاعد النمط الديمقراطي وأنه طريقة لتعين الحكام متعارضة مع الوراثة والتعيين أو الاستيلاء وهي طرق أوتوقراطية استبدادية وعموماً، فإن الانتخابات التنافسية، حيث يختار فيها المواطنون بين مرشحين عدة والتي هي حجر الزاوية في الثقافة الديمقراطية، وهكذا فإن كل سلطة يجب أن ترتكز على الانتخاب ويجب أن تتجدد الانتخابات بفوارق زمنية منتظمة ومقاربة كي لا يشعر الحكام بأنهم مستقلون عن المحكومين ولكي يبقى تمثيلهم لهم مستمراً. [36]

كما أن تداول السلطة يعد من أهم آليات المجتمع الديمقراطي التعددي والذي يعبر عن نتاج ثقافي بالأصل لهذه المجتمعات التي تحترم هذه الآلية في التداول السلمي للسلطة السياسية وهو ما يميز معظم الدول الديمقراطية في الوقت الذي تغيب فيه هذه الآلية عن النظم العربية نتيجة حكم الفرد وغياب دور الجماعة في صناعة القرار، إذا فإن تداول السلطة هو ذو أساس ديمقراطي. [37]

وأن ما نعينه بثقافة الديمقراطية تتشكل من جملة منظومة القيم التي تشكل جوهر ثقافة الديمقراطية والتي تبرز ثلاثة قيم محورية تتحكم في مختلف التمثلات والسلوكيات السياسية في المجتمع الديمقراطي، وهذه القيم هي الحرية والتي تكون علاقة وطيدة بالديمقراطية فمنذ نشأتها عند الإغريق كانت الحرية من الأسس الرئيسية للديمقراطية، كذلك المساواة حيث أن ممارسة الحريات لن يتأتى دور مراعاة مبدأ المساواة والذي يكون واحد من دعائم المجتمع الديمقراطي ويذكر (أفلاطون) أن الديمقراطية مؤسسة على المساواة بين المواطنين، وكذلك العدالة الاجتماعية (الأنصاف)، وهذه القيم الإنسانية التي ترتكز عليها ثقافة الديمقراطية اليوم وهي عبارة عن مثل عليا يسعى الآخر والجماعات التي تحقيقها. [38]

حمل العراقيون شعار الديمقراطية في وسط تحديات كبيرة لإرسائها ونقلها إلى المستويات المحلية لتعديل قواعد ومؤسسات الدولة التي تعاني تخلفاً في جوانب الحياة. فكما هو معروف أن الديمقراطية لا تفرض بقرارات سياسية من السلطة أو مطالب شعبية فورية بقدر ما هي تنظيم وتشريع سياسي علني يتوصل إليه الأطراف المختلفة لتهيئة الأجواء لخوض تلك التجربة من العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فهي تعد عملية تتطلب الوعاء الحضاري لسيادة العقل والحرية وكرامة الإنسان على صعيد القيم الدينية والمدنية، وبلوغ مرحلة المؤسسات المدنية والإنسانية هي الأسلوب الأمثل الذي يعين العراقيين على النهوض من مشكلاته التي تواجه المجتمع ومنها العنف الذي أدى بحياة الآلاف من العراقيين وأوقف البناء والأعمار بعد سقوط النظام السابق. [39]

5- إشاعة ثقافة الحوار

إن الحوار يعد ركيزة أساسية في تكريس التعايش السلمي عن طريق الاعتراف بحق الآخر في الوجود منطلقاً من الواقع الملموس الذي ينص أن الاختلاف يعد ظاهرة طبيعية في الحياة الإنسانية، كما أنه ليس غريباً تباًين البشر في الأفكار والتصورات والمعتقدات لكن الغريب أن يكون الأفراد ضمن منظومة فكرية وثقافية أحادية ومعتقد واحد فالحوار كمبدأ مهم ينبغي أن تسنده حرية اجتماعية وسياسية تعزز من إمكانية تداول الأداء والمواقع والقناعات، كذلك القوانين والأعراف والمؤسسات التي تسهم في تشكيل مسالك الحوار، وأن هذه العناصر تمثل ركائز مهمة في المجتمع، ولهذا لا بد من الاعتماد على أسلوب الحوار بين كل الطوائف والقوميات ويجب أن يبنى الحوار على أسس متينة تتسم بمقومات المصادقية والمصلحة المشتركة دون تغليب مصلحة طرف على الآخر، لذا تعد فكرة تعزيز لغة الحوار من المدخلات الحقيقة لتشكيل أسس التفاهم بين أبناء المجتمع العراقي واحترام التنوع الثقافي والحضاري، وكذلك رفض المعادلة التي مفادها أقصاء الطرف الآخر وتهميشه، كل هذه المفردات تسهم في تحقيق وتكريس استراتيجية التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي بكل أطيافه وقومياته من أجل بناء عراق حر موحد تعيش فيه كل أطيافه وقومياته في ظل الأمن والأمان.

كما أن ثقافة الحوار التي ينبغي أشاعتها في ظل الوضع العراقي الحالي ينبغي أن تسهم بشكل فاعل في إشاعة ثقافة سياسية تكون نتاج الخطط التنشئة الاجتماعية - السياسية التي يجب على الجامعات العراقية أن تتبناها وأن هذه الثقافة ينبغي أن تستوعب كل أبناء المجتمع العراقي على اختلاف انتماءاتهم في إطار واحد تكون فيه السيطرة والغلبة للانتماء للوطن والولاء له.

كما أن الحوار يعد ضرورة مهمة لتحقيق السلم الأهلي، لأنه الحوار يستند على حوار مع الأفراد والجماعات والنخب أو مع الكل، ولا يكتب للحوار النجاح ما لم يكن شاملاً ومتنوع الاتجاهات بمعنى أنه يجري على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقومي والعربي والديني والثقافي، وأن الكثير من الباحثين يرون أن الحوار يكتسب أهميته من الدين الإسلامي لأنه أصل ثابت في الحضارة الإسلامية، وهذا ما يجعل من السهولة إعادة أحيائه اجتماعياً وسياسياً لأنه ركيزة مهمة لأرساء التعايش السلمي ولأن التعايش السلمي يتطلب لإنجاحه الاحترام المتبادل والأنصاف والعدل بين كافة المجموعات البشرية التي يراد التعايش معها والذي بدوره يقود إلى نبذ العنصرية والتعصب والكرهية [40].

5- خاتمة

يمكن القول بأن العدالة الاجتماعية في إطار مسارات الانتقال والتحول التي حدثت في العراق بعد عام (2003) وفي إطار سعي جميع الأطراف المجتمعية والسياسية والدينية لتحقيقها من أجل تعزيز مبدأ التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي، وتحقيق الترابط الوظيفي المفترض أن يكون قائماً بين البناء الاجتماعي والاقتصادي وطبيعة بناء الدولة الجديدة وهذا يؤدي إلى تأسيس معادلات وقوانين جديدة تفسر الواقع الاجتماعي الجديد بمتناقضاته وصراعه ودرجة ارتباطها بتحقيق العدالة الاجتماعية سواء على المستوى الفردي أم المجتمعي.

ولكن ما يمكن الاتفاق عليه أن العراق ومن خلال مسيرته الجديدة من العام (2003)، وحتى الآن لم يخرج من عملية التفكير التعقيد السلطوي بل بات مرهوناً بعملية ربط هذا التحول الديمقراطي بالعدالة الاجتماعية وسعيه الحثيث لتحقيقها على الصعيدين المجتمعي والسياسي عن طريق اكتشاف وسائل أحداث

التغيير خارج للنبي والهياكل الرسمية كمنظمات المجتمع المدني والحراك المدني والعشائري الذي بات دوره واضحاً وخصوصاً في السنتين الأخيرتين والتي ظهرت بصورة الاحتجاجات التي عمت البلاد مؤخراً للمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة بناء الثقة بين المكونات الاجتماعية والحكومة العراقية. ويبقى التساؤل مطروحاً لفك الإشكالية الحاصلة جراء التشابك المعقد بين ثقافة الديمقراطية الجديدة والدخيلة على المجتمع العراقي وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين المكونات المجتمعية والدولة على حد سواء، وهذا الأمر مرهون بمدى الالتزام التام بمبادئ الديمقراطية الحقيقية وتفعيلها على أرض الواقع ومن ثم ممارستها على المستوى المجتمعي للوصول إلى عدالة اجتماعية حقيقية.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

6- المراجع والمصادر

1. أبو بكر علي محمد أمين: العدالة مفهومها ومنطلقاتها، ط1، دار الزمان، دمشق، 2010.
2. نضال ذاكر عذاب: فلسفة العدالة في الفكر الرافديني القديم، مجلة آداب المستنصرية، العدد 52، بغداد، 2010، ص8.5.
3. أي جيه كارمل وآخرون: مشروع العدالة الاجتماعية في الأردن، ترجمة فيصل الزوايدة، مركز هوية، عمان-الأردن، 2014، ص21.
4. بدر الأبراهيم: النزاعات الطائفية في منطقة الخليج، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2012.
5. جلال الدين محمد صالح: الطائفة الدينية بواعثها-واقعها-مكافحتها، ط1، دار جامعة نايف، الرياض، 2016.
6. ديفيد جون ستون: مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، 2012، ص 247-260.
7. سلوى عياد أبو عجاية: العدالة الاجتماعية في النظرية العالمية الثالثة: ط1، أكاديمية الفكر الجماهيري، ليبيا، 2011.
8. محمد زكي أبو النصر: الاستبعاد الاجتماعي الوجه الآخر للسياسة الاجتماعية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص16.
9. محمد سيد فهمي: العدالة الاجتماعية استراتيجيات وآليات، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2014.
10. هدى أحمد الديب ومحمود عبد العليم محمد سليمان: مخاطر الاستبعاد الاجتماعي على الدولة والمجتمع تحليل سيولوجي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد (13-14)، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، 2015، ص59.
11. باقر سلمان النجار: الفئات والجماعات صراع والمواطنة في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (85)، 2008، ص43-45.

12. بن رجم محمد خمسي وحليمي حكيمة: مداخلة الفساد المالي والإداري (مدخل لظاهرة غسيل الأموال وإنشائها، ملتقى الوطني حول حوكمة الشركات عالمية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، جامعة محمد خضير، 2012، ص5.
13. مازن ليلو راضي: الفساد الإداري في الوظيفة العامة، رسالة ماجستير منشور، جامعة الأكاديمية العربية في القانون العام، كلية القانون والسياسة، الدانمارك، 2010، ص32.
14. فاطمة عبد جواد: الفساد الإداري والمالي وأثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته، بحث منشور على شبكة الأنترنت، بتاريخ 2013/9/3، www.tax.mof.gov.iq.
15. محمد غالي راهي: الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة، العدد (2) جامعة الكوفة، كلية القانون، تاريخ وصول الباحثين الى المصدر سنة 2019، ص210.
16. مزيبه خالد: الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير منشور، جامعة قاصدي مدباح - ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2013، ص4.
17. غولة نور الهدى: الصراع في مصر (2011-2015)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مدباح - ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2016، ص20.
18. أحمد فاضل جاسم داود: الديمقراطية والبيئة السياسية العربية، العراق أنموذجاً دراسة تحليلية في أثر البيئة السياسية وآفاقها المستقبلية، مجلة السياسية والدولية، العدد (35-36)، الجامعة المستنصرية، العراق 2017، ص352.
19. منى حمدي حكمت: مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (52)، 2016، ص44-45.
20. نغم محمد صالح: التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون، مجلة العلوم السياسية، العدد (43)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص64-65.
21. عامر كاظم: مبدأ تكافؤ الفرص وتنمية المجتمع ودفعه للأمام، مقال منشور على شبكة الأنترنت: بتاريخ 15 / يناير / 2017، www.alkuaihyah.com.
22. ألاء صلاح: تعريف تكافؤ الفرص، مقال منشور على شبكة الأنترنت، بتاريخ، 28 / ديسمبر / 2014، www.mawdoo.com.
23. حنان أحمد محمد رضوان: العدل التربوي وعلاقته بتكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم، جامعة بنها، كلية التربية، قسم أصول التربية، 2017، ص12-13.
24. هادي نعمان الهيتي: إشكالية المستقبل في الوعي العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص145-147.
25. سناء علي أحمد يوسف: تربية المواطنة في ضوء التحديات المعاصرة، ط1، دار العلم والأيمان، بيروت، 2011، ص62-63.
26. أحمد مصطفى فاطر ومحمد عبد الفتاح محمد: الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010، ص81-82.
27. ابتسام جحدوا: دور البرلمان في مكافحة الفساد، رسالة ماجستير منشورة، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2016، ص208.

28. فهد بن محمد الغنام: مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا - قسم العلوم الإدارية، السعودية، 2012، ص36.
29. حامد عبيد حداد: الفساد الإداري والمالي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، مجلة كلية الآداب، العدد(9)، جامعة بغداد، 2009، ص90.
30. بشار محيسن حسن الأمانة: دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الوظيفي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية الحقوق، قسم القانون العام، العراق، 2012، ص76.
31. حيدر ماجد حسن: المشاركة المجتمعية في تقويم المخططات الأساسية للمدن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، التخطيط الحضري والإقليمي، 2009.
32. محمد فهيم درويش: الشرعية الدولية لحقوق الإنسان بين سيادة السلطة والقانون، ط1، دار النسر الذهبي، القاهرة، 2007، ص137.
33. سمير العبدلي: ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2007، ص54-55.
34. ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط2، (بدون مكان النشر)، بيروت، 2000، ص21-22.
35. أسعد عبد الوهاب عبد الكريم: آليات التعددية السياسية وعلاقتها بالديمقراطية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد(1)، العدد(19)، السنة الخامسة، 2011، ص437-438.
36. الهاشمي لغوق: ثقافة الديمقراطية وسبل ترفيتها في المجتمع العربي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد(8) جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص90-93.
37. سؤدد كاظم مهدي: العراق بين الديمقراطية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(17)، جامعة المستنصرية، العراق، 2005، ص48-49.
38. عبير سهام مهدي: مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، المجلد(1) العدد(7)، 2011، ص177-187.
39. طه حميد حسن العنبيكي: التنشئة الاجتماعية-السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار، المجلة السياسية والدولية، العدد(14)، الجامعة المستنصرية، العراق، 2010.
40. سداد مولود سبع: الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد(68)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق، 2017.